

الفصل 2 - اسندت منحة تكليف خاصة اطلق عليها اسم « منحة تحقيق » وقدرها سنويا 180 دينار لقضاة السلك العدلي المكلفين بوظيفة حاكم تحقيق وتدفع لهم هذه المنحة شهريا بحلول الاجل

الفصل 3 - اسندت منحة تكليف خاصة قدرها سنويا 180 د للقضاة المسؤولين عن محاكم النواحي تدفع لهم شهريا بحلول الاجل

الفصل 4 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر

الفصل 5 - وزير العدل والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي يجري العمل به ابتداء من اول جانفي 1972 وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في 27 نوفمبر 1972

عن رئيس الجمهورية التونسية
الوزير الاول
الهادي نويرة

امر عدد 369 لسنة 1972

مؤرخ في 27 نوفمبر 1972 يتعلق بالمنح المغولة لبعض اصناف من اعوان وزارة العدل

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد 60 لسنة 1958 المؤرخ في 29 ماي 1958 المتعلق بنظام تاجير موظفي الدولة والمؤسسات العمومية والبلديات وعلى جميع النصوص التي تقحته او تمته

وعلى الامرين عدد III لسنة 1959 المؤرخ في 21 افريل 1959 وعدد 7 لسنة 1961 المؤرخ في 3 جانفي 1961 المتعلقين بالمنح المغولة لبعض الاصناف من اعوان وزارة العدل

وعلى الامر عدد 7 لسنة 1971 المؤرخ في 4 جانفي 1971 القاضي بتحويل منحة تكليف خاصة لبعض حكام محكمة التعقيب

وعلى راي وزير العدل والمالية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الفصل 1 - اسندت منحة تكليف خاصة قدرها سنويا 420 د لمستشاري محكمة التعقيب والمدعين العموميين بها تدفع شهريا بحلول الاجل